تعتبر الجغرافيا السياسية من الفروع الأكاديمية المهمة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وحتى يتسنى للطالب اكتساب رصيد معرفي حول أهم المواضيع ذي صلة بهذا المقياس، وكذا لتمكينه من التحليل، التفسير والتنبؤ بالصورة المستقبلية للأحداث والسلوكات والظواهر في العلاقات الدولية –لاسيما النزاعات والحروب– ، ارتأينا وضع هذه المطبوعة بين أيدي طلبتنا الكرام، كي يسهل عليهم فهم وإدراك القضايا الراهنة، في إطار جيوبولتيك الحراك السياسي والاقتصادي للأحداث.

لقد كان لزاما علينا ولوج هذا الموضوع بالتطرق بداية إلى الخلفية الفلسفية والفكرية لنشأة الجغرافيا السياسية كعلم، وتطبيقاتها في مختلف المجتمعات ولدى المدارس بإختلاف مشاربها، مع تبيان الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا من خلال الفصل الأول.

ثم نتطرق إلى موضوعات الجغرافيا السياسية، وحدود الدراسة لهذا الفرع الأكاديمي ضمن محتويات الفصل الثاني. لندرس في الفصل الثالث والأخير من هذه المطبوعة، المدارس الفكرية الجيوبولتيكية وأهم مرتكزاتها الفلسفية، سواء ألمانية كانت، أو بريطانية–أمريكية (أنغلوساكسونية)، أو فرنسية.

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية مفاهيم وتطبيقات.

أولا: مفهوم الجغرافيا السياسية:

إن الجغرافيا السياسية قبل أن تكون علم، عرفت استخدام واسع منذ قرون خلت، ليتم في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 وضع القواعد المعرفية والمناهج والموضوعات، التي ترتبط بالجغرافيا السياسية كعلم وحقل معرفي ضمن الدراسات السياسية.

ولقد اهتم العديد من المفكرين الإستراتيجيين بموضوع الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، ذلك لأن الإستراتيجية تناقش فكرة جوهرية يقوم ويرتكز عليها الفكر الجيوبولتيكي –ولو بصفة افتراضية– مفادها أن هناك علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها.

إن جغرافية الدولة تتمثل أساسا في تلك المحددات الطبيعية والبشرية، التي تؤثر على قوة الدولة إيجابا وسلبا؛ هذه المكونات هي المكان أو الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة، والتي تتضمن طبيعة الموارد التي تمتلكها الدولة براً أو بحراً ونوعيتها، وكذا مدى اتساع أو ضيق حجم أو مساحة الإقليم الذي تتواجد فيه، وموقعها الإستراتيجي فيما إذا كان يطل على أنهار وبحار، وهل يساعد ويلائم على القيام بمختلف النشاطات اقتصادية كانت أو عسكرية، فلاحية، سياسية وثقافية ...الخ، وعدد السكان داخل هذه الدولة. فهذه المكونات تعد عاملا مهما في رسم معالم الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، ووضع وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية والتنموية.

ومكونات الجغرافيا التي ذكرناها تترابط فيما بينها ترابطا تكامليا، فاختلاف هذه المكونات أو أحدها ينعكس سلبا أو إيجابا بنتائجه النهائية على قوة الدولة. فلا يمكننا مثلا الحديث عن دولة قوية، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في مواردها الطبيعية، أو أن موقعها الجغرافي غير منفتح على منافذ بحرية، أو لا يسمح لها بتصميم خطط عسكرية للدفاع ومواجهة أي هجوم ضد قوى مجاورة لها.

كما قد يكون عدد سكانها غير وافٍ لاستثماره في متابعة وإنجاز مختلف النشاطات والمشاريع، أو يشكل بضخامته عبئا ثقيلا أمام نقص الموارد، من زاوية أخرى فإن مساهمة الجغرافيا في بناء قوة الدولة، تكون أحيانا مسألة نسبية، إذ هناك عديد من الدول تملك مكونات الجغرافيا بأنواعها، إلا أنها تبقى أقل قدرة في ميدان الفعل الخارجي المؤثر على غيرها من الدول، بمعنى أن العامل الجغرافي لا يسهم في رسم قوة الدولة بصفة مطلقة، مادام

أن مكونات الجغرافيا مترابطة فيما بينها، وتخلف واحد منها يؤثر على قوة الدولة، فالعلاقة بين هذه المكونات إذن وقوة الدولة هي ما يسمى بـ: الجيوبولتيكس.

وكلمة جيوبولتيك لفظ مركب مكون من: Géo: تعني الأرض و Politics: تعني السياسة، والجمع بينهما يعطينا مصطلح سياسة الأرض والمقصود هو؛ دراسة الواقع الأرضي بكل مكوناته، وما قد يفرزه من متغيرات تؤدي إلى انكماش في سياسة الدولة أو توسعها وتطورها.

فالجغرافيا السياسية تختلف في أهدافها عن الجيوبولتيك، كما سنرى فهي كما يقول نورمان باوندز Norman Pounds حقل أو علم يهتم بدراسة الدولة[1].

فالأقاليم وحجم المساحة والموارد الطبيعية للدولة وكذا سكانها، هي ذلك الحيز الجغرافي الذي تتفاعل فيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا وهو موضوع الجغرافيا السياسية.

ويعرفها الدكتور بيرسي وألكساندر فيقولان: « الجغرافيا السياسية هي عبارة عن الوصف والتحليل لمنطقة أو مساحة من الأرض فيها تنظيم سياسي أو وحدة سياسية وعلاقاتها بمثيلاتها من الكيانات السياسية»[2].

فالباحث حسب هذا التعريف في الجغرافيا السياسية، يدرس حدود الأقاليم السياسية، صفتها وموقعها وسلطاتها ومواردها الطبيعية والبشرية، وسياسات مراكز القرار فيها وإنعكاسها على بقية الأقاليم وسواء كان مجال الدراسة داخل الدولة أو على المستوى الدولي.

بعد توضيح مفهوم الجغرافيا السياسية سنتطرق إجمالا إلى نشأة الجغرافيا السياسية كعلم وتطور تطبيقاتها عبر المجتمعات البشرية والأزمنة، ثم نوضح الفروقات الجوهرية بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا كما يلي:

[1]- د. عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافيا العلاقات السياسية. الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 13.

ثانيا: نشأة وتطور تطبيقات الجغرافيا السياسية:

في الحقيقة إن تأثير الجغرافيا على المجتمع البشري كان موضوع تناول ودراسة على يد مفكرين من شعوبٍ قديمة، قبل أن تصاغ مبادئ الجيوبولتيكس وتخضع للدراسة العلمية التحليلية.

فقد كتب المؤرخ اليوناني هيرودوت أن كورش ملك الفرس كان يهتم كثيرا بتأثير العلاقة بين المناخ وطبيعة الأرض على الروح القتالية لجنوده واندفاعهم في المعارك والحروب، كما كتب أرسطو* كيف تتأثر السياسة بالجغرافيا، وكيف تأثر سياسة المدن أو الدول بالعوامل الجغرافية والطبيعية، مشيرا إلى مدينتي أثينا البحرية وإسبرطا، حيث كانت الأولى تهتم بتعظيم قدراتها وقواتها العسكرية لاسيما البحرية، وهذا لحماية سفنها التجارية والدفاع ضد أي هجوم، في حين إسبرطا لم تكن لها تلك التجارة البحرية لأثينا، فكانت تلجأ إلى البحث عن أحلاف عسكرية خوفا من قوة أثينا، وتحالفت مع قادة جزيرة ميلوس فالجغرافيا الطبيعية رسمت السياسات الأمنية وملامح قوة كل مدينة.

وعند العرب ضمن علماء الاجتماع، كتب ابن خلدون عن مظاهر الميل لدى سكان أواسط إفريقيا إلى اللعب والمرح، في ظل ظروف المناخ السائدة هناك، كما وضع قوانين توضح كيف تنشأ الدولة وتنمو وتتطور ثم تضمحل بعد ذلك، وذلك على أساس رابطة الدم التي تجمع بين أفراد القبيلة، وتشد بعضهم ببعض وما يترتب عن ذلك عندما تضعف هذه الصلة.

ويمكن القول أنه قبل القرن 15م لم يتمكن قادة المجتمعات والدول من الاستفادة من الجغرافيا، للقيام بمختلف مهامهم واختيار السياسات الملائمة لمواجهة مختلف المشكلات، لكن الاكتشافات العلمية الكبيرة في القرن الخامس عشر، كانت وراء اقتسام الأراضي بعد ذلك على أسس جغرافية، إلا أن اعتماد السياسة على العوامل التي تشملها الجغرافيا الحديثة، لم يبدأ إلا في نهاية القرن 17م، حيث توفرت أدوات القياس الصحيحة والدقيقة التي أمكن بواسطتها تحديد المواقع، وحساب المسافات والارتفاع من سطح البحر ورسم الحدود[1].

* ولد أرسطو في 384 وتوفي في 322 قبل الميلاد.

[1]– بيير سيليريه: الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية. (ترجمة أحمد عبد الكريم)، ط1، [د،م،ن]، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 16.

ويعد الكاردينال رشيليو* أول من ربط بين السياسة والجغرافيا بإستخدامه فكرة "الحدود الطبيعية"[1].

وعند الغرب دائما كتب مونتسكيو الفرنسي (1689-1755)، في كتابه روح القوانين عن تأثير الجغرافيا على التباين السياسي والسلوك البشري، حيث أكد أن الجغرافيا والمناخ تلعبان دوراً كبيراً في تحديد التطور السياسي للدولة.

وترجع الكتابات نشأة الجغرافيا السياسية ضمن فروع الجغرافية البشرية، لبداية القرن العشرين إذ يعتبر الجغرافي الألماني راتزال (1844-1904) المؤسس الحقيقي لهذا العلم، حيث ظهرت آراؤه في كتابه "الجغرافيا السياسية" سنة 1897[2].

لقد أخذ المفكرون الألمان الريادة لدراسة العلاقة القائمة بين العوامل الجغرافية وطبيعة الحركة السياسية للدولة، فكان كارل ريتر واحدا منهم؛ إذ كان يعتبر ظروف السطح والمناخ مؤثر مباشر على الحركات البشرية وتاريخ الشعوب.

وقبيل الحرب العالمية الأولى، يعد العالم السويدي السياسي رودولف كيلن (1864-1922)، أول من أطلق تسمية "الجغرافيا السياسية"، ثم شاع استخدام المصطلح أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد أن طوره عدد من الباحثين والمفكرين، كان أبرزهم الجنرال والمفكر السياسي الألماني كارل هاوس هوفر (1869-1945)، والذي بنت ألمانية النازية تطلعاتها السياسية على أفكاره، وإن كان قد انتحر في النهاية احتجاجا على سوء استغلال آرائه[3].

لقد شكلت هذه الأفكار مدخلا أساسيا للعاملين في حقل الجغرافيا السياسية وأصبحت فيما بعد مقدمة نظرية لفكرة المجال الحيوي. فالدولة هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورية لبقائه واستمراره، ولو تطلب ذلك الصراع والحرب.

* ولد الكاردينال رشيليو في باريس سنة 1558 وتوفي في 1642، وأصبح سكرتيرا للدولة للشؤون الحربية في 1616، وكاردينالا في 1622، ثم رئيسا للوزراء، ومن إنجازاته بناء جامعة الصربون، والقصر الملكي PALAIS ROYAL،—> أنظر: بيير سيليريه، المرجع السابق، ص 17.

[1]- المرجع نفسه، ص 17.

[2]- د. نعيم الظاهر: الجغرافيا السياسية المعاصرة. الأردن، اليازوري للنشر والتوزيع، 2007، ص 11.

[3]- د. مصطفى طلاس: الإستراتيجية السياسية العسكرية. ط1،جزء 1، دمشق، طلاس للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص 327.

ثالثا: الفروقات بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا:

إن الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، ظهر على إثر إجتهاد المفكر الألماني رودلف كيلن، الذي وضع مصطلح الجيوبولتيكا ليفرق هذا الفكر عن الجغرافيا السياسية. حيث عرف الجيوبولتيكا على أنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية، كما عرفها الألماني كارل هاوس هوفر فقال « إن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتيكس تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة»[1].

من هذا المنطلق فإن الباحث في الجغرافيا السياسية، ينطلق من الواقع لمعرفة الدولة وسياستها. وأثر طبيعة الجغرافية في نوعية تلك السياسات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية... الخ، أخذا بعين الاعتبار حجم المساحة التي تتواجد عليها الدولة، وموقعها ومواردها وتعداد السكان فيها، وثقافتهم وعاداتهم وانتماءاتهم الدينية.

لكن المفكر الجيوبولتيكي فهو ينطلق بداية من دراسة طبيعة مكونات الجغرافية، ليرسم بعد ذلك للقادة وصناع القرار في الدولة، الطرق والإستراتيجية المثلى لتعديل النقائص الموجودة في تلك المكونات كالتوسع للبحث عن موارد طبيعية أو مساحات شاغرة...الخ.

فينبغي التوضيح أن الفكر الجيوبولتيكي يرتكز على نزعة وخلفية، تستهدف تحقيق مصالح سياسية قومية عدوانية للدول (فكرة المجال الحيوي). ولذلك يحاول بعض الباحثين تبني تعديلات على الفكر الجيوبولتيكي، كي يستعيد ثقة استخدامه كعلم موضوعي الطرح، عبر الزمن كما هو الشأن بالنسبة لعلم الجغرافيا السياسية.

ومن خلال أبعاد الدراسة للعلمين يمكن أن نفرق بين الجغرافية السياسية، التي تتضمن دراستها ثلاثة أبعاد في الدولة هي:

- البعد الأول وفيه تعتبر الأرض عنصر ثابت يتمثل في الموقع، المساحة، الشكل، التضاريس والمناخ والنبات والحيوان.
- البعد الثاني ويتمثل في الإنسان وهو أكثر سرعة في التغيير ويشمل المذاهب السياسية التي تحكم علاقات الدولة خارجيا وداخليا.

[1]- د. نعيم الظاهر: المرجع السابق، ص ص 14-15.

- البعد الثالث ويتمثل في البعد الزمني وذلك لأن دراسة العلاقة بين البعدين السابقين لابد أن تكون في فترة زمنية معينة كالماضي أو الحاضر مثلا[1].

أما الجيوبولتيكا فهي لا تنظر في البعد الأول للدراسة إلى الدولة على أنها مفهوم ساكن بل متحرك، كما تدرس العلاقات الخارجية والداخلية بين الأرض والسكان من وجهة نظر قومية وذاتية، وتركز على خمس مطالب للدولة وهي:

الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين كل من القوى البحرية، البرية والحدود السياسية. فالدولة إذا إقتضى الأمر وهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي حسب الجيوبولتيكا تتوسع على حساب الدول المجاورة أو الأخرى، وتعمل لتحقيق ذلك على تعظيم قدراتها العسكرية، وفق ما تسمح به جغرافيتها سواء بحرًا أو برًا.

وإجمالا في هذا المقام يجب تبيان الفرق بين علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبولتيكا على النحو الآتي[2]:

1. تحلل الجغرافيا السياسية الدولة أخذا بعين الإعتبار البيئة الطبيعية، الاقتصادية والبشرية تحليلا موضوعيا، لتبين أثر ذلك على الأحداث السياسية وقرارات صناع القرار للدولة، في حين تنظر الجيوبولتيكا لمجال الدولة الجغرافي، من وجهة نظر الدولة، ومطالبها في مجال السياسة الخارجية تحت تأثير النزعة الذاتية الوطنية.
2. الجغرافيا السياسية تحدد الطريق الصحيح الذي يمكن من تقييم المسائل القومية والعلاقات الدولية تقييما موضوعيا، ينشد السلم بتحديد المسلك السياسي السليم. أما الجيوبولتيكا في صورتها العنيفة التي كتب عنها كارل هاوس هوفر، فتؤدي إلى الحرب استنادا إلى أن الدولة كائن حي يجب أن ينمو على حساب الآخرين (فكرة المجال الحيوي).
3. تدرس الجغرافيا السياسية مكونات الجغرافيا للدولة حاليا وفي ضوء الماضي، أما الجيوبولتيكا فتحاول رسم سياسة الدولة في المستقبل استنادًا إلى المعلومات التي تتحصل عليها من الجغرافي السياسي.

[1]- د. نعيم الظاهر: المرجع السابق، ص 11.
[2]- المرجع نفسه، ص 17.

4. الخريطة في الجغرافيا السياسية توضح الحقائق العلمية فقط، بينما في الفكر الجيوبولتيكي ترسم مليئة بالأخطاء العلمية، محرضة على العنف والحرب لخدمة المصالح القومية للدولة، كما فعلت ألمانيا العسكرية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، باستخدام خرائط للدعاية.

وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين كأمثال جياروا أوتياتيل Gearoid O'tuathail وجون أنيو Jhon Agnew عام 1992، أن هناك فرق بين الجيوبولتيك النظري أي: الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك التطبيقي الموجه لرسم وتبرير إستراتيجيات الحكومات، كتلك التي تعتمد لوضع الغرب ضد الشرق أو الخير ضد الشر. فالجيوبولتيك يوظف بيداغوجيا وعلميا، ولكن أيضا يستخدم لأجل السيطرة، وهو ما يستدعي التفرقة بين المصطلحين، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا من وجهة نظر إبستمولوجية[1].

وكل من الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك عبارة عن فروع علمية، طورت في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 في أوربا، كمعارف وأدوات لسيطرة دول غربية في العالم، وهو ما أشار إليه مايكل فوشير Michel foucher، عندما تحدث عن الجيوبولتيكيين الألمان والبريطانيين، فبالنسبة له فإن العلمين هما توليفة عملية لإدارة الحرب وتسيير الحكم، وهو ما ذهب إليه يفس لاكوست Yves Lacoste [2].

[1] -Stéphane Rosière : Géographie politique et Géopolitique 2eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007,pp 12-13.

[2] -IBID, p 12.

الفصل الثاني: موضوعات علم الجغرافيا السياسية ومجالاته

الجغرافيا السياسية كعلم يدرس المحددات أو العناصر السياسية المكونة للفضاء الأرضي، وهذه العناصر أساسًا هي: الأقاليم، الخطوط السياسية وكذا الأقطاب السياسية وهو ما سنوضحه في هذا الفصل، ثم نتطرق إلى نماذج عن دراسات الجغرافيا السياسية كجغرافية الانتخابات وجغرافية الموارد المائية كما يلي:

أولا: موضوعات الجغرافيا السياسية:

I. **الأقاليم السياسية**:الإقليم السياسي يتضمن نوعين مختلفين من الأقاليم هي الأقاليم الإدارية من جهة والفضاءات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، والتي تعد مسار من التفاعل والتعقيد كثيرا ما يتخطى حدود الدولة الوطنية.

فالأقاليم الإدارية هي بالأساس الدولة أو الدول كعنصر أساسي، ولكن ليست وحدها في التكوين السياسي للفضاء الأرضي، فهناك منافسة متزايدة من قبل فاعلين فوق أو تحت قومية للدولة، في إطار جيوبولتيك العلاقات الدولية في العالم المعاصر.

فعلى مستوى أقل من الدولة نجد التقسيمات الإدارية (كالولايات في الجزائر مثلا)، وكذا الكيانات التي بها شخصيات سياسية متفاوتة ومتنوعة، أما المستوى فوق قومي فهو يتمثل في المنظمات الدولية أو ما يسمى بالمنظمات ما بين الحكومات (OIG)، سواء كانت ذات بعد عالمي أو إقليمي، والتي تضاعفت خلال النصف الثاني من القرن 20، بسبب تطور التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصال.

وهذه الفواعل تمثل هرم سلمي جديد في فضاء السياسة العالمية، أما بالنسبة للفضاءات الاجتماعية الثقافية العابرة لحدود الدول، فهي لا تتطابق مع الفضاء السياسي أو الإداري الوطني للدولة، فهذه الفضاءات تتميز بالتجانس النسبي لسكانها، وهي تمثل بذلك ظواهر اجتماعية وأهداف ثقافية[1].

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 31.

أ. **الدولة**: الدولة هي العنصر الأساسي في تشكيل الحيز أو النسيج السياسي للفضاء العالمي، وهي كما يقول الألماني فريدريك راتزل: «جزء من الأرض ومجموعة من البشر إنتظمت كوحدة لها إتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة»[1].

فمن خلال هذا التعريف يتبين أن الرقعة الجغرافية أو الأرض ركن لقيام الدولة، ناهيك عن السكان والسلطة الحاكمة بفلسفة معينة. والدولة قد تكون لها مساحة جغرافية كبيرة أو صغيرة، وكل ذلك له علاقة بقوتها أو ضعفها بصفة غير مطلقة، وفي تقسيم الدول على أساس المساحة، نجد الباحث فالكنبرغ في كتابه عناصر الجغرافيا السياسية (Eléments of political Géography)، قد قسم دول العالم إلى الأحجام الآتية: [2]

1. الدول العملاقة (أكثر من مليون ميل مربع). Giant States
2. الدول الكبرى (بين نصف مليون ومليون ميل مربع). Large States
3. الدول متوسطة الحجم (بين مائة ألف ونصف مليون ميل مربع). Medium States
4. الدول الصغيرة الحجم (بين 10 ألاف ومائة ألف ميل مربع). Small States
5. الدول الصغيرة جدا (أقل من 10 ألاف ميل مربع).Microstates or Tinystates

وتعتبر الدول البيان السياسي الأكثر تقديما ورسما على الخرائط، لكن فكرة وجود الدول كحقيقة على هذه الخرائط غير قابلة للجدل وليست صحيحة في الواقع. فأحيانا يبين الواقع حدود الدولة الطبيعية وهي غير مجسَّدة مع ذلك على الخرائط، فالعلاقة بين الحقيقة والتقديم للخرائط جد معقدة. ولذلك تطالب عديد الدول بالخروج إلى الميدان –Facto– أو القيام بتسوية قانونية لحدودها، فبعض الدول لا توجد إلا في الواقع أو من الناحية القانونية، لكنها لا تحض بالاعتراف من قبل الجميع، وبالتالي فالدول التي لا تعترف بها ترسم خرائط خالية من حدود هذه الدول.

فمثلا الصين التي بها دولتين هما؛ الصين الشعبية وعاصمتها بيكين والصين الوطنية تايوان، فنجد فقط 20 دولة تعترف بتايوان، وبعضها تعترف بواحدة ولا تعترف بالأخرى، فإسرائيل مثلا لا تعترف بها بعض الدول العربية وهي ذاتها التي تعترف في الوقت نفسه بفلسطين، وبعض الدول تعترف بنفسها لوحدها، كقبرص الشمالية التي تم

[1]– د. عبد المنعم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 15.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 19-20.